Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 2(No.4) , pages: 1132 -1156 (2025)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

The role of E-government in Supporting sustainable Development Paths

Assistant Lecturer. Liqaa Mahmud Abdullah

Al-Nahrain University / College of Law , Leqaa.mahmoud@nahrainuny.eduiq

ARTICLE INFORMATION

Received:1 Sep 2025
Accepted:25 Sep 2025
Published:1 Dec 2025

Keywords:

The concept of e-government, sustainable development, the role of e-government in achieving sustainable development

ABSTRACT

Information and communication technology has become a driving force in shaping modern society, acting as a cornerstone for development and international cooperation. In the midst of globalization and digital openness, the evolution of global communication systems represents a profound shift from the tangible world to a virtual digital one. This shift is clearly observed in nations that harness ICT to meet sustainable development targets through e-government initiatives. The core aim of e-government is to streamline bureaucratic procedures, reduce administrative overhead, and deliver services electronically, thereby improving governmental efficiency and fostering interaction with citizens, businesses, and institutions to propel sustainable growth. Sustainable development is a crucial pathway for nations striving for economic and social progress while safeguarding the inheritance of future generations. It calls for a delicate integration of economic, social, and environmental considerations. E-government serves as a pivotal mechanism in this context by boosting operational transparency, minimizing the environmental footprint of public services, and stimulating public engagement in governance. Through the strategic use of ICT, e-government aligns public services more closely with human needs and sustainableobjectives

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثاني (العدد الرابع)، الصفحات: 1132- 1156، (2025) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

دور الحكومة الإلكترونية في دعم مسارات التنمية المستدامة

م.م لقاء محمود عبدالله
جامعة النهرين / كلية الحقوق ، Leqaa.mahmoud@nahrainunv.eduiq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ١ ايلول ٢٠٢٥
تاريخ القبول :٢٥ ايلول ٢٠٢٥
تاريخ النشر : ١ كانون الاول ٢٠٢٥

الملخص

لم تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجرد أدوات مساعدة، بل باتت شرياناً حيوياً يحرك المجتمعات ويعيد تشكيل ملامحها. لقد فرضت الثورة المعلوماتية وعصر الانفتاح الرقمي واقعاً جديداً، تتسابق فيه الدول لمواكبة التحول من العالم الواقعي إلى فضاءات رقمية رحبة. وفي قلب هذا المشهد تبرز الحكومة الإلكترونية كأحد أبرز تجليات العصر، ليس فقط كوسيلة لخفض تكاليف المعاملات الروتينية وتسريع عجلة البيروقراطية، بل كنافذة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة. إن جوهر الفكرة ينطلق من أن تعزيز كفاءة الأجهزة الحكومية وتقديم الخدمات بتكلفة بيئية أقل، مع إشراك الناس في صنع القرار، هو الطريق الأمثل لضمان رفاهية الحاضر دون التفريط في حق الغد. تعتمد هذه المنظومة على توظيف التكنولوجيا ليس كغاية، بل كجسر تعبر من خلاله المجتمعات نحو تحقيق أهدافها الإنسانية والاقتصادية والبيئية بصورة أكثر التصاقاً بحاجات البشر اليومية.

الكلمات المفتاحية:

مفهوم الحكومة الإلكترونية، التنمية المستدامة، دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

في سعي الدول الحثيث لضمان حياة كريمة لمواطنيها مع الحفاظ على مقدرات الأرض ومواردها للأجيال القادمة، تبرز قضية التنمية المستدامة كهدف أسمى. لم تعد هذه التنمية رفاهية فكرية، بل صارت مطلباً وجودياً يتطلب أدوات عمل جديدة وفاعلة. هنا يأتي دور الحكومة الإلكترونية، ليس كمجرد واجهة رقمية للدوائر الحكومية، بل كشريك استراتيجي يعيد صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم. فبدلاً من الطوابير الطويلة والروتين القاتل، نجد بيئة تفاعلية تتسم بالوضوح والسرعة، مما يحرر الطاقات نحو الإبداع والابتكار. ما يجعل هذا الموضوع جديراً بالاهتمام هو أن قوة الدفع التي توفرها استراتيجيات الحكومة الإلكترونية لا تقتصر على تحديث البنى المؤسساتية فحسب، بل تمتد لتقوي نسيج المجتمع وتفتح أبواب المعلومات على مصراعيها. هذا البحث يحاول الغوص في هذا التداخل العميق، ليرسم ملامح المسار الذي يمكن من خلاله للتحول الرقمي أن يكون ركيزة صلبة لبناء مستقبل مستدام.

اولاً / اشكالية البحث:

في ظل عالم تتعاظم فيه التحديات البيئية والاقتصادية، تقف الحكومات على مفترق طرق. هناك حاجة ملحة لتبني وسائل عمل أكثر ذكاءً وشفافية، وهو ما تعد به الحكومة الإلكترونية. ولكن، على الرغم من جاذبية الفكرة، يواجه التطبيق على أرض الواقع عقبات جمّة. إشكالية هذا البحث لا تنحصر في سؤال "ما هي الحكومة الإلكترونية؟" فحسب، بل تتجاوزه إلى محاولة فهم معمق لخصائصها ومتطلبات نجاحها، وأبعاد التنمية التي تنشدها، والأهم من ذلك: كيف يمكن ترجمة هذا المسار الرقمي إلى خطوات فعلية تلامس جوهر الاستدامة؟

ثانياً / اهدف البحث:

يسعى هذا البحث إلى توضيح جملة من الأهداف الأساسية، لعل أبرزها:

1. رصد وتحليل السياسات الكفيلة بتشجيع التحول نحو البيئة الإلكترونية في العمل الحكومي.
2. الوقوف على ماهية التنمية المستدامة واستكشاف أبعادها المتشابكة.
3. تبيان كيف يمكن للحكومة الإلكترونية أن تتبنى خططاً عملية لخدمة أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً / فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من قناعة مفادها أن ثمة علاقة طردية واضحة بين تقدم مسيرة الحكومة الإلكترونية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بمعنى آخر، كلما أحسنت الدولة تبني التكنولوجيا الحديثة في إدارة شؤونها وأخلصت في تطبيق منهجية التحول الرقمي، كلما انعكس ذلك إيجاباً على مستوى الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وتحققت بذلك نقلة نوعية في مسار التنمية الوطنية.

رابعاً / منهجية البحث:

اعتمدنا في مقاربة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي. هذا المنهج ساعدنا ليس في رسم صورة للواقع الحالي للحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة، بل مكننا أيضاً من تحليل نقاط التلاقي والتأثير المتبادل بينهما، مما يوفر أرضية صلبة للتحقق من صحة الفرضية المطروحة.

خامساً /هيكلية البحث:

لقد انتظمت مادة هذا البحث في مقدمة وثلاثة محاور أساسية وخاتمة بأهم النتائج والتوصيات. خصصنا المحور الأول لتفكيك مفهوم الحكومة الإلكترونية والوقوف على خصائصها، بينما يتناول المحور الثاني التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة وتجلياته المختلفة. أما المحور الثالث والأخير، فهو بمثابة قلب البحث، حيث يسلط الضوء على الأدوار الحيوية التي يمكن للحكومة الإلكترونية أن تؤديها لدفع عجلة التنمية المستدامة.

البمحث الاول

مفهوم الحكومة الإلكترونية: بين الواقع الرقمي والطموح المؤسسي

اذ فرضت الثورة الرقمية والتحولات التكنولوجيا على الحكومات اعادة النظر في اساليب عملها التقليدية والانتقال الى نماذج ادارية اكثر مرونه وكفاءة وان الحكومة بمفهومها التقليدي تعني السلطة العليا المنوط بها تدبير شؤون الشعب وتأمين مصالحه وإدارة مرافقه، فإن إضافة وصف "الإلكترونية" إليها لا يعني مجرد استبدال الورق بالشاشات. نحن هنا أمام نقلة نوعية في فلسفة ادارية متكاملة تقوم على توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات في ادارة مؤسسات الدولة وتحسين جودة الخدمات العامة وتعزيز الشفافية والمساءة وتحقيق التنمية المستدامة .

أولاً: في معنى الحكومة الإلكترونية: ان ظهور مصطلح الحكومة الالكترونية نتيجة للتطور الذي شهدتة الادارة العامة ومع بداية الثورة المعلوماتية في نهاية القرن العشرين اذ بدات الحكومات باستخدام الحواسيب الالكترونية في ادارة السجلات وتوثيق البيانات الحكومية بهدف رفع كفاءة العمل الاداري وفي تلك المرحلة اقتصر استخدام العمل الالكتروني على الاعمال الادارية الداخلية دون تقديم الخدمات للمواطن ومع الانتشار الواسع لشبكات الانترنيت خلال القرن الماضي من التسعينات شهدت الدول تحولا جذريا ونوعيا اذ بدا الامر تدريجيا الى تقديم الخمات الالكترونيا مثل دفع الرسوم ، وتجديد الراخيص ، وتقديم الطلبات للحكومة عبر الانترنيت ومع بداية القرن الواحدي والعشرون انتشرت بصوره واسعه وسريعة اذ لايقتصر الامر على تقديم الخدمات بل اتجه نحو اعادة هيكلة المؤسسات الحكومية وربط الوزارات والهيئات الحكومية فيما بينها بقاعدة بيانات موحدة وتعرف الحكومة الإلكترونية بأنها منظومة متكاملة تعتمد على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة مؤسسات الدولة وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والمؤسسات الحكومية وقطاع الاعمال بصورة إلكترونية، بما يحقق الكفاءة

والشفافية والسرعة في إنجاز المعاملات، ويسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي تمثل تحولاً في فلسفة الإدارة الحكومية أكثر من كونها مجرد استخدام للحاسوب، إذ تعتمد على إعادة تنظيم العمليات الحكومية وفق بيئة رقمية متكاملة تحقق الاستخدام الأمثل للمعلومات والتكنولوجا و إن الحديث عنها لا يعني فقط استخدام الحاسوب في الدوائر الرسمية، بل هو مشروع متكامل لإعادة ابتكار الحكومة بأدوات العصروان الهدف المباشر ليس تقني فقط بل هو السعي لخلق جهاز حكومي يتسم بالدقة والجودة و هناك مسميات عديده و سواء أطلقنا عليها الحكومة رقمية ، الادارة الالكترونية, حكومة الخط , ، فإن المضمون واحد: تسخير شبكات المعلومات والإنترنت لتقديم خدمات تتجاوز حدود الزمان والمكان، لتصبح متاحة للمواطن على مدار الساعة. [1] و إنها ليست خصماً للحكومة التقليدية، بل هي تطور طبيعي لها، يكمل نقصها ويعالج جمودها، ويهدف إلى بناء جسور ثقة أكثر متانة مع الجمهور من خلال تفاعل شفاف [2]. ومن هذا تعد الحكومة الالكترونية مكمل للحكومة التقليدية

وتعرفها المنظمات المختصصة (عملية استخدام المعلومات العريضة للأنترنت والاتصال عبر الهاتف , لامتلاكها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الاعمال ومختلف المؤسسات الحكومية بأستخدام شبكات الاتصال الحديثة) [3].

ثانياً: متطلبات التحول الرقمي للحكومة: إن الانتقال من واقع ورقي إلى واقع رقمي ليس قرار عملية ادحال بيانات ، بل هو عملية دقيقة وعميقة تتطلب تهيئة الإمكانيات والبيئة المناسبة ويعد تحويلا استراتيجي شامل يستهدف اعادة بناء المنظومة الادارية العامة وهذا ينسجم مع متطلبات العصر . ومن أهم تلك المتطلبات:

1. **إعادة هندسة الإجراءات :** انها من أهم متطلبات التحول لأنها تقوم على إعادة تصميم العمليات الحكومية بصورة جذرية للتخلص من التعقيدات الإدارية والروتين والازدواجية في تنفيذ الأعمال وهذا لا يعني نقل الإجراءات التقليدية كما هي إلى بيئة إلكترونية بل يتطلب مراجعة جميع العمليات الحكومية وتحليلها وإعادة تنظيم ما يحقق الكفاءة والسرعة وتقليل الوقت والتكاليف وكذلك تسهم في إعادة هندسة الإجراءات توحيد مسارات العمل بين المؤسسات الحكوميةوتقليل عدد الخطوات اللازمة لإنجاز المعاملات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، فضلاً عن تعزيز قدرة المؤسسات على الاستجابة للتغيرات المتسارعة في بيئة العمل الرقمي وان معظم التجارب الدولية الناجحة في مجال الحكومة الإلكترونية بدأت بإعادة تصميم الإجراءات الإدارية قبل البدء بعمليات الرقمنة الحكومية ولا يمكن أن نبني التحول على إجراءات روتينية متضخمة اذ يتطلب أولا وصفا دقيق لهذه لخدمات وتحديد التداخل بين الوزارات، ثم يقوم بالقص واللصق الرقمي للتخلص من البيروقراطية غير الضرورية. [4].

2. **سياج تشريعي آمن :** يبقى الناس يتساءلون من يضمن سرية بياناتي؟ هنا تكمن ضرورة إيجاد قوانين حديثة تمنح المواطن الثقة للتحول إلى هذا العالم اذ يعد الأمن السيبراني من أهم متطلبات التحول لان الحكومة الإلكترونية تعتمد على قواعد بيانات ضخمة تتضمن معلومات دقيقة و حساسة تتصل بالمواطنين بصورة خاصة والمؤسسات بصورة عامة لذلك فإن أي اختراق أو تسريب للبيانات قد يؤدي إلى أضرار أمنية واقتصادية وسياسية

كبيرة و هذا يتطلب رسم سياسة متكاملة لإدارة المخاطر الرقمية، واستخدام تقنيات التشفير، وأنظمة كشف الهجمات الإلكترونية ، وإعداد خطط للتعافي من الكوارث، فضلاً عن ذلك رفع مستوى الوعي الأمني لدى العاملين والمواطنين من الخدمات الحكوميةد[5].

3. **توفير البيئة و البنية الصلبة :** ان البنية التحتية تعد التقنية الأساس الذي تقوم عليه الحكومة الإلكترونية إذ يشمل شبكات الاتصالات السريعة، ومراكز البيانات الضخمة ومنصات الخدمات الحكومية، وقواعد البيانات الوطنية، وأنظمة الربط الإلكتروني بين المؤسسات الحكومية وان كلما كانت هذه البنية أكثر قوة تطور ومرونة زادت قدرة الحكومة على تقديم خدمات رقمية عالية كما ينبغي أن تتميز البنية التحتية بالاعتمادية والقدرة على استيعاب النمو المتزايد في حجم البيانات والخدمات، مع ضمان استمرارية العمل حتى في حالات الطوارئ والأزمات وتؤكد معايير الحكومة أن تطوير البنية التقنية يمثل شرطاً أساسياً لتسريع عملية التحول الرقمي وتحسين جودة الخدمات لا حكومة إلكترونية بدون أجهزة حواسيب في متناول الجميع، و ان الأهم من ذلك، دون شبكة إنترنت واسعة النطاق وموثوقة تربط بين جميع اربطة المنظومة، وهي مهمة تقع مسؤوليتها الكبرى على عاتق وزارة الاتصالات. [6]

ثالثاً: سمات الحكومة الإلكترونية وخصائصها :

للحكومة الإلكترونية ملامح تميزها عن الحكومة التقليدية، نوجزها فيما يلي:

- **الدقة والسرعة :** تعد السرعة من أهم السمات التي تميز الحكومة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية وهذا يؤدي الأنظمة الرقمية إلى تقليل الوقت اللازم لإنجاز المعاملات الحكومية من أيام أو أسابيع إلى دقائق معدودة، وذلك نتيجة أتمتة الإجراءات وربط المؤسسات الحكومية إلكترونياً و يقلل من الأخطاء البشرية الناتجة عن الإدخال اليدوي للبيانات، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، وتزيد من رضا المواطنين عن الخدمات العامة و أثبتت التجارب الدولية أن استخدام الأنظمة الإلكترونية في تقديم الخدمات الحكومية أدى إلى تقليل وقت إنجاز المعاملات، وتحسين جودة الخدمات، وتخفيض تكاليف التشغيل والإدارةو إنجاز المعاملات في دقائق بدلاً من أيام.
- **تحويل الانظمة من الارشفة الورقية الى الالكترونية :** ان رقمنة الوثائق الحكومية أحد أهم مرتكزات الحكومة الإلكترونية، اذ تعتمد المؤسسات الحكومية على قواعد بيانات رقمية بدلاً من الورقية التقليدية ويسهم هذا في المحافظة على الوثائق من التلف أو الضياع، وسهولة استرجاعها، وتقليل تكاليف التخزين فضلا عن دعم عملية اتخاذ القرار من خلال توفير المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، وأن الأرشفة الإلكترونية تساعد على توحيد الاجراءات وربط المؤسسات الحكومية فيما بينها وهذا يسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتحقيق التكامل الإداري تقليل الاعتماد على الأرشيف الورقي والانتقال للأرشيف الرقمي[7].
- **إمكانية الوصول للخدمات الحكومية:** أتاحت الحكومة للمواطنين إمكانية الحصول على الخدمات الحكومية في أي وقت ومكان من خلال استخدام الإنترنت أو التطبيقات الذكية دون اللجوء إلى مراجعة المؤسسات الحكومية شخصياً وهذا الأمر الذي ادى الى تقيليل الوقت والجهد وخفف من الاعداد البشرية داخل الدوائر الحكومية، وساهم

في تحسين جودة الخدمات العامة وهذه الخاصية تحقيق العدالة في تقديم الخدمات، ولا سيما في المناطق البعيدة أو النائية من خلال إتاحة الوصول المتكافئ إلى الخدمات وصول المواطن للخدمة من المنزل دون جهد التنقل وتحمل التكاليف .

• **النافذة الواحدة :** تجميع الخدمات في بوابة إلكترونية موحدة تسهل التصفح والاستخدام ويقصد بها توفير جميع الخدمات الحكومية عبر منصة إلكترونية موحدة، اذ يستطيع المواطن أو المستثمر إنجاز مختلف معاملاته من خلال بوابة إلكترونية واحدة دون الحاجة إلى مراجعة أكثر من دائرة حكومية وتسهم هذه في تقليل التعقيدات الإدارية وتحسين التنسيق بين المؤسسات الحكومية، ورفع مستوى رضا المستفيدين، فضلاً عن دعم بيئة الاستثمار وتحقيق الكفاءة الاقتصادية. .

• **إلغاء المسافات :** ان هذه من اهم سمات الحكومة الالكترونية لانها لا ترتبط بمكان أو وقت محدد ، يستطيع المستفيد الحصول على الخدمة على مدار أربع وعشرين ساعة يومياً ومن أي مكان داخل الدولة أو خارجهاوهذا يعزز استمرارية الخدمات الحكومية ويزيد من مرونة الإدارة العامة كما أسهمت هذه في ضمان استمرارية عمل المؤسسات الحكومية أثناء الأزمات والكوارث، مثل جائحة كوفيد-19 العالمية اذ استمرت الخدمات الحكومية بالاعتماد على المنصات الإلكترونية و تجاوز حدود الجغرافيا لخدمة المواطنين [8].

رابعاً: لماذا كل هذا الاهتمام بالحكومة الإلكترونية؟ أهميتها العملية:

لا ننظر إلى الحكومة الإلكترونية كرفاهية تقنية، بل كضرورة عملية لما تحققه من مكاسب، منها:

• **محاربة الفساد الإداري وتعزيز الشفافية وتحسين جودة الخدمات العامة :** ان الاعتماد على الانظمة الالكترونية يقلل الاحتكال المباشر بين المواطن واصحاب العمل وتوثيق جميع الاجراءات والمعاملات بصورة رقمية هذا يؤدي الى الحد من الفرص الرشوة والمحسوبية والتلاعب في المعاملات والوثائق ويزيد من فرص الاجهزة الرقابية على متابعة الاداء الحكومي. [9]

• **رفع كفاءة الاداء المؤسسي وجاذبية الاستثمار** : اذ تعمل على على تحسين بيئة الاعمال وتسهل اجرءات الاستثمار وان المستثمر يبحث عن بيئة مستقرة وسريعة الاستجابة، وهذا ما توفره الحكومة الإلكترونية من خلال سهولة الحصول على التراخيص والمعلومات بصورة دقيقة وفضلا عن تشجيع الابتكار والتحول نحو الاقتصاد الرقمي وان هذا يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للدولة على المستوى الاقليمي والدولي .

• **ترشيد النفقات :** اذ تسهم في تنظيم العمل الحكومي وربط كافة المؤسسات الحكومية بقواعد بينات موحدة وسرعة تبادل المعلومات فيما بينها وان هذا يؤدي الى سرعة اتخاذ القرار ودقة تنفيذ السياسات العامة وخفض تكاليف التشغيل والمراسلات الورقية، وبالتالي ضبط الإنفاق العام وتقليل الموارد المالية والبشرية. [10].

• **إنتاجية أفضل** :الموظف الذي يستخدم التكنولوجيا ينجز أكثر في وقت أقل، وهذا يحقق سرعة في زيادة الانتاجية والعمل من خلال تسهيل كافة المعاملات في وقت قصير .

• **تعزيز المشاركة المجتمعية** : وان استخدام التقنيات الحديثة يودي الى سرعة وصل المعلومات للمواطن والمشاركة في صنع القرار من خلال المنصات الالكترونية والخدمات والاستبيانات الرقمية وهذا يعزيز مبادى الديمقراطية والحوكمة الرشيدة ويوثق العلاقة بين المواطن والحكومة . [11].

من هنا نخلص إلى أن الحكومة الإلكترونية ليست مجرد أداة، بل هي بيئة متكاملة لتبادل المعلومات بصورة سريعة ، تعود بالفائدة على الفرد والدولة على حد سواء في شتى مناحي الحياة.

المبحث الثاني

التنمية المستدامة: فلسفة البقاء للأجيال

إن التنمية بمعناها الواسع هي نبض الأمم نحو الأمام. ولكن السؤال الذي ظل يؤرق المفكرين: أي تقدم هذا الذي ننشده إن كان ثمنه إفقار أبنائنا وأحفادنا من موارد الأرض؟ هنا يبرز مفهوم التنمية المستدامة كإجابة أخلاقية قبل أن تكون اقتصادية.

أولاً: جذور المفهوم وتطوره: لم يولد مصطلح "التنمية المستدامة" من فراغ. لقد تشكل عبر محطات تاريخية فارقة، بدءاً من مؤتمر ستوكهولم حول البيئة عام 1972، وصولاً إلى تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي قدمته لجنة برونتلاند عام 1987. كان هذا التقرير بمثابة صرخة مدوية، حيث وضع النقاط على الحروف مؤكداً أن التنمية قضية أخلاقية مصيرية تتطلب تكافلاً بين الأجيال. وجوهر الاستدامة هنا هو إدراك أن العلاقة بين الإنسان وبيئته هي علاقة تبادلية وليست أحادية؛ فاستنزاف الموارد الطبيعية دون وعي هو بمثابة هدم البيت الذي نعيش فيه. التنمية المستدامة ليست مجرد هدف، بل هي أسلوب حياة ينظر إلى البيئة كمخزون استراتيجي للرفاه، والتنمية كالوسيلة المثلى للاستفادة من هذا المخزون دون إتلافه. [12].

فقد عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها عملية تنموية متكاملة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة لجميع أفراد المجتمع، من خلال تحقيق نمو اقتصادي شامل، وعدالة اجتماعية، وحماية البيئة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة ، فضلا عن ذلك فهي تعني قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ السياسة العامة و تحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، والعدالة الاجتماعية و قياس كفاءة المؤسسات الحكومية وهذا يعزز النظام السياسي ويزيد من ثقة المواطنين بالدولة وهذا يمثل نموذجاً للحكم الرشيد، لأنها تقوم على مبادئ العدالة والمساءلة وسيادة القانون والمشاركة المجتمعية والكفاءة المؤسساتية، وهي المبادئ ذاتها التي تقوم عليها الحكومة الإلكترونية وان الربط بين التنمية المستدامة والتحول الحكومي بدا من خلال اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تضمنت 17 هدفاً و169 غاية، تمثل إطاراً عالمياً شاملاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية وقد أكدت هذه الخطة بصورة واضحة أن بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وتوظيف التكنولوجيا والمعلومات يعد من أهم الأدوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي منح الحكومة الإلكترونية دور محوريا في تنفيذ هذه الأهداف وان هذا التطور يعكس انتقال مفهوم التنمية

من كونه قضية اقتصادية إلى كونه قضية سياسية وإدارية ترتبط بطبيعة نظام الدولة وكفاءة مؤسساتها ونوعية السياسة العامة ومستوى الحوكمة الرشيدة، وقياس مشاركة المواطنين في صنع القرار وهذا ادى الى قياس مستوى تحقيق التنمية المستدامة من خلال قوة الدولة وفاعلية وقدرة مؤسساتها على إدارة الموارد العامة بكفاءة وعدالة وشفافية واستدامة [13].

ثانياً: الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة: تتجه بوصلة التنمية المستدامة نحو تحقيق غايات كبرى، يمكن إيجازها في[14]:

- **التوازن المفقود** :إيجاد حالة من الانسجام طويل الأمد بين احتياجات البشر المتنامية وحدود الموارد الطبيعية وهي تهدف الى بناء قدرة الدولة والمجتمع على مواجهة التحديات المستقبلية وهذا يتطلب وجود سياسة عامة ومؤسسات حكومية مسقرة قادرة على التخطيط الاستراتيجي ودارتها بكفاءة عالية .
- **رفاه حقيقي :**ربط النمو الاقتصادي بالعدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة للجميع، خاصة الفئات المهمشة بما يضمن استدامة الموارد وتحسين جودة الحياة وان نجاح عملية التنمية المستدامة يتطلب العمل على التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية وعدم التعامل مع القضايا بصورة منفصلة .
- **تمكين البشر :**الاستثمار في قدرات الناس، واحترام بيئتهم، وإشراكهم في رسم مستقبلهم.
- **التكنولوجيا الصديقة** :تشجيع الابتكار في استخدام تقنيات نظيفة لا تستنزف الأرض ولا تلوثها، وذلك كي لا نترك للأجيال القادمة ركاماً من المشاكل البيئية وتبني سياسات اقتصادية تراعي الاعتبارات الاجتماعية والبيئية[15].
- **إدارة رشيدة :**بناء مؤسسات قادرة على التكيف والتخطيط للمستقبل، وإدارة الموارد بكفاءة تحقق العدالة بين الحاضر والغد وسيادة القانون ومكافحة الفساد وهي من المبادى التي تقوم عليها الحكومة الالكترونية الامر الذي يعزز العلاقة والترابط بين التحول والتنمية المستدامة .

وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة أهداف تفصيلية للتنمية المستدامة (خطة التنمية المستدامة 2030) والتي تسعى الى ضمان العدل الى جميع الامم في كل انحاء العالم وتوفر رؤية عالمية قائمة على حقوق الانسان من اجل التنمية المستدامة والامان. [16]

نلحظ مما سبق ان جميع اهداف التنمية المستدامة هي خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع, وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية ، وفضلا عن ترابط تلك الأهداف فيما بينها

ثالثاً: تجسيد الاستدامة وتأثير الحكومة الالكترونية في تحقيق التنمية المستدامة

في قمة جوهانسبرج عام 2002، تم ترسيخ الأبعاد الثلاثة الكلاسيكية للتنمية المستدامة، والتي لا تزال تشكل مثلث النجاة للعالم:

1. **تعزيز البعد الاقتصادي** :ان الامر لا يتعلق فقط بنمو الناتج المحلي الإجمالي، بل بتحسين المستوى المعيشي الحقيقي للأفراد داخل الدولة وان التنمية الاقتصادية تمثل احد اهم مصادر الاستقرار الاقتصادي اذ تسهم

الحكومة الإلكترونية في تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل التكاليف التشغيلية وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار وهو اهم محركات النمو الاقتصاد العالمي ، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة وان هذا التحول يؤدي الى رفع كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية وتقليل الهدر المالي والإداري وهو اهم ما يدعم اهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل [17]

2. **تعزيز البعد البيئي :**هنا يكمن حماية الموارد الطبيعية والحد من التلوث وترشيد الاستهلاك للطاقة والمياه بما يضمن حقوق الاجيال القادمة وهي لم تعد قضية بيئة فقد تحولت الى قضية سياسية ترتبط بالامن الانساني والوطني وهذا يقوم على التغيرات المناخية التي تفرض علينا إعادة النظر في طريقتنا في استنزاف رأس المال الطبيعي، وتسعى لإدارته بدلاً من تدميره وتتيح التقنيات الرقمية إمكانية إدارة البينات البيئية ومتابعة مؤشرات الاستدامة بصورة اكثر دقة وفاعلية [18].

3. **تعزيز البعد الاجتماعي والبشري :**وهو البعد الأكثر تعقيداً وحساسية. كيف نحقق العدالة في توزيع الثروات؟ كيف نحمي حقوق الأجيال القادمة في النفط والماء والهواء النقي؟ يتطلب هذا البعد مؤشرات دقيقة لا تقيس النمو فحسب، بل تقيس مدى قربنا أو بعدنا من حالة العدالة المجتمعي اذ تسهم الحكومة الإلكترونية في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات العامة وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية من خلال توفير الخدمات للمواطنين دون قيود زمانية أو مكانية، مما يعزز مبدأ الشمول الاجتماعي و تساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة وتقوية العلاقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية عبر توفير المعلومات والخدمات بصورة مباشرة وسريعة . [19].

4. **البعد التكنولوجي :**وهو بعد حاسم في عصرنا الحالي، يقوم على فلسفة "افعل المزيد بموارد أقل". إنه الدفع نحو تبني الطاقة النظيفة، واستخدام تقنيات الإنتاج الصديقة للبيئة التي تستهلك الحد الأدنى من الموارد وتنتج أقل قدر ممكن من التلوث. [20]

5. **البعد المؤسسي** : ان البعد المؤسسي من الابعاد الحديثة وان تحقيق التنمية لا يعتمد فقط توافر الموارد الاقتصادية او الطبيعية وانما يرتبط بصورة مباشرة بكفاءة المؤسسات العامة وقدرتها على ادارة الموارد ووضع السياسات العامة وتنفيذها وفق الحوكمة الرشيدة وان وجود مؤسسات حكومية قوية وشفافة وخاضعة للمساءلة هو الاساس الحقيقي لاي عملية تنموية مستدامة وهي تعد قياس قوة الدولة من خلال هذا تؤدي الحكومة الالكترونية دورا محورا في تطوير الاداء المؤسسي[21] .

المبحث الثالث

الحكومة الإلكترونية كمحرك للتنمية المستدامة: جدلية التأثير المتبادل

تمثل العلاقة بين الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة علاقة تفاعلية متبادلة تتجاوز حدود التأثير الأحادي الاتجاه، إذ لا تقتصر الحكومة الإلكترونية على كونها أداة تقنية لتحسين الأداء الحكومي، بل أصبحت ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي المقابل، فإن نجاح مشاريع الحكومة الإلكترونية يتوقف على وجود بيئة

تنموية مستقرة ومؤسسات فعالة وقادرة على استيعاب التحول الرقمي. ومن هنا تبرز جدلية التأثير المتبادل بين المفهومين، حيث يؤثر كل منهما في الآخر بصورة مباشرة وغير مباشرة.

بعد أن استعرضنا طبيعة كل من الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة، يبقى السؤال الجوهري: كيف تترجم الأولى أهداف الثانية إلى واقع ملموس؟ الإجابة تكمن في قدرة الرقمنة على إحداث تأثير إيجابي مضاعف على الأبعاد الثلاثة للاستدامة.

لا يمكن للتنمية أن تستمر في ظل جهاز إداري مترهل. لذا، فإن للحكومة الإلكترونية شروطاً للنجاح تلتقي بشكل مع متطلبات التنمية: [22]

- **وجود كادر إداري واعٍ :**فالتحول الرقمي يحتاج إلى عقل بشري قادر على قيادته وإدارته.
- **الدعم المالي المستمر** :لتطوير البنى التحتية للاتصالات.
- **قبول مجتمعي** :فإذا لم يثق المواطن في الخدمة الإلكترونية، فلن يستخدمها.
- **شراكة مجتمعية :**دور الجمعيات الأهلية في التوعية والتدريب مكمل لدور الحكومة.

إن ربط الحكومة الإلكترونية بالتنمية المستدامة ليس ترفاً فكرياً، بل هو تأكيد على أن تقديم الخدمات عبر الإنترنت يسهم في حماية البيئة من خلال تقليل استخدام الورق والتنقل، ويخلق فرصاً اقتصادية جديدة عبر تيسير إنشاء المشاريع الصغيرة، ويعزز البعد الاجتماعي بإشراك المواطن في القرار. تقارير الأمم المتحدة لم تغفل هذا الدور، اذ تؤكد باستمرار على أن الحكومة الإلكترونية هي إحدى أقوى الأدوات لتحقيق أهداف خطة 2030. [23] فضلا عن ذلك مشاركة افراد المجتمع في عملية صنع القرار السياسي وهذا يؤدي الى توثيق الارتباط بين البيئة والمجتمع وتبادل المعلومات بين جميع الاطراف وتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية [24], ومن جهه اخرى فأن الامم المتحدة تعمل على تعزيز وقياس نسبة تطور الحكومة الالكترونية في الدول من خلال تعزيز الحكم الرشيد وذلك عما تقدمة هذه الحكومة من مساهمة ذات علاقة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ولقد اكد تقرير الامم المتحدة لعام 2016 حول الحكومة الالكترونية لدعم التنمية المستدامة من ان الحكومة الالكترونية هي اداة فعالة وقوية لتحقيق التنمية المستدامة وان تطور الخدمات يتطلب بيئة من الثقة بين المؤسسات العامة والحكومية[25]

أولاً: العوامل المحددة لهذا الدور المحوري: لكي تؤدي الحكومة الإلكترونية دورها في تحقيق الاستدامة، لا بد من توافر عوامل محددة:

1. **الغطاء القانوني** :لا يمكن تصور نجاح أي معاملة إلكترونية دون قوانين تحمي خصوصية البيانات وتثبت صحة التوقيع الرقمي. هذه التشريعات هي حجر الزاوية في بناء ثقة الجمهور واستدامة المنظومة. [26]

2. **التعاون الرقمي وإدارة الموارد :**التحول الرقمي الناجح يحتاج إلى رؤية واضحة واستثمار مدروس. لا يتعلق الأمر فقط بشراء الأجهزة، بل بمعايير لقياس الأداء والعائد من الاستثمار. وفي قلب هذه العملية يقف المواطن كمستفيد رئيسي، مما يفرض التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق مصلحة الجميع. [27]

3. **إقناع المواطن :**في النهاية، المستفيد الحقيقي هو المواطن. إنه يريد حكومة تعمل بسرعة وكفاءة البنوك والشركات الخاصة، يريد أن يدفع فواتيره ويستخرج رخصه وهو في بيته في أي وقت. نجاح الحكومة الإلكترونية مرهون بمدى تلبيتها لهذه الرغبة الإنسانية في الراحة والسرعة. [28].

4. **البيانات المفتوحة والتنظيم الإداري :**التحول من عقلية "البيانات ملكي" إلى "البيانات خدمة عامة" هو نقلة نوعية في الفكر الإداري. إتاحة المعلومات بصيغ مفتوحة تسمح بقراءتها آلياً يعزز الشفافية ويمكن المطورين والمواطنين من ابتكار حلول لمشاكلهم بأنفسهم، مما يخلق بيئة من المشاركة الحقيقية تسهم في استدامة التنمية [29].

ثانياً: التحديات التي تواجة العلاقة بين الحكومة الالكترونية والتنمية المستدامة

على الرغم من الأهمية المتزايدة للحكومة الإلكترونية بوصفها أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن الواقع العملي يكشف عن وجود مجموعة من التحديات البنيوية والتقنية والإدارية والقانونية التي تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية بصورة كاملة. وتزداد هذه التحديات في الدول النامية ومن هذه التحديات .

1- تحديات البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية

تمثل البنية التحتية الرقمية الأساس الذي تقوم عليه الحكومة الإلكترونية، إذ تعتمد الخدمات الحكومية الرقمية على شبكات الاتصالات والإنترنت ومراكز البيانات وأنظمة الحوسبة الحديثة. وتواجه العديد من الدول العربية تحديات تتعلق بضعف شبكات الاتصال وعدم كفاية البنية التحتية التقنية، فضلاً عن التفاوت الكبير في مستوى الخدمات الرقمية بين المدن والمناطق الريفية.

2- الفجوة الرقمية وعدم المساواة في الوصول إلى الخدمات

تعد الفجوة الرقمية من أخطر التحديات التي تواجه الحكومة الإلكترونية، إذ تشير إلى التفاوت بين الأفراد أو المناطق في القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها. فهناك شرائح اجتماعية لا تزال تعاني من ضعف الاتصال بالإنترنت أو محدودية المهارات الرقمية أو انخفاض الدخل الذي يمنعها من الاستفادة من الخدمات الإلكترونية[30].

3- التحديات البشرية ونقص الكفاءات الرقمية

يتطلب نجاح الحكومة الإلكترونية وجود موارد بشرية مؤهلة تمتلك المهارات التقنية والإدارية اللازمة لإدارة الأنظمة الرقمية وتشغيلها وتطويرها. إلا أن العديد من المؤسسات الحكومية تعاني من نقص الكوادر المتخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني وتحليل البيانات.

4- مقاومة التغيير والثقافة التنظيمية التقليدية

تواجه مشاريع الحكومة الإلكترونية في كثير من الأحيان مقاومة داخل المؤسسات الحكومية نتيجة تمسك بعض العاملين بالأساليب التقليدية في أداء العمل والخوف من التغيير أو فقدان الامتيازات الوظيفية. كما أن الثقافة الإدارية القائمة على الروتين والبيروقراطية قد تعيق تبني الابتكار والتحول الرقمي. وتعد هذه المشكلة من التحديات الجوهرية لأن نجاح الحكومة الإلكترونية لا يعتمد على التكنولوجيا فقط، بل يحتاج إلى تغيير الثقافة المؤسسية وترسيخ قيم الابتكار والشفافية والعمل الرقمي [31].

5- التحديات التشريعية والقانونية

يتطلب تطبيق الحكومة الإلكترونية وجود إطار قانوني متكامل ينظم المعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وحماية البيانات والجرائم الإلكترونية. إلا أن العديد من الدول العربية لا تزال تعاني من قصور في التشريعات الرقمية أو بطء تحديثها بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية المتسارعة. ويؤدي هذا القصور إلى ضعف الثقة في التعاملات الإلكترونية وإلى وجود صعوبات قانونية في إثبات المعاملات وحماية حقوق المستخدمين. لذلك فإن تطوير البيئة التشريعية يعد شرطاً أساسياً لضمان استدامة التحول الرقمي وتعزيز مساهمته في التنمية المستدامة[32].

6- تحديات الأمن السيبراني وحماية البيانات

كلما توسعت الحكومات في تقديم الخدمات الرقمية ازدادت المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية. فالهجمات الإلكترونية والاختراقات الرقمية وتسريب البيانات يمكن أن تؤدي إلى خسائر اقتصادية وإدارية كبيرة، فضلاً عن تقويض ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية.[33]

7- التحديات المالية والاقتصادية

يتطلب التحول نحو الحكومة الإلكترونية استثمارات كبيرة في البنية التحتية والبرمجيات والموارد البشرية والصيانة والتحديث المستمر. وفي ظل الضغوط الاقتصادية التي تواجهها بعض الدول النامية، قد يصبح توفير التمويل اللازم لتطوير الأنظمة الرقمية أمراً صعباً، مما يؤدي إلى تباطؤ تنفيذ برامج التحول الرقمي أو توقفها.

كما أن ضعف التمويل يؤثر في جودة الخدمات الإلكترونية وقدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية التنمية [34].

8- تحدي التكامل المؤسسي وتبادل البيانات

يتطلب نجاح الحكومة الإلكترونية وجود تكامل وتنسيق بين المؤسسات الحكومية المختلفة من خلال قواعد بيانات موحدة ومنصات رقمية مترابطة. إلا أن هناك صعوبة وجود حالة من التشتت المعلوماتي وازدواجية البيانات بين المؤسسات الحكومية، مما يؤدي إلى ضعف كفاءة الخدمات الإلكترونية وإهدار الموارد. ويعد تحقيق التكامل الرقمي بين مؤسسات الدولة أحد الشروط الأساسية لبناء حكومة إلكترونية قادرة على دعم التنمية المستدامة وتحسين جودة الخدمات العامة التنمية [35].

ثالثا : ماهي الاتجاهات الاستراتيجية في تطوير الحكومة الالكترونية

حتى لا تتحول الحكومة الإلكترونية إلى مجرد فاكس بلون مختلف، لا بد من تبني اتجاهات استراتيجية حديثة، كما تشير إليها أبحاث كبرى المؤسسات الاستشارية: [36]

- **الاندماج الحقيقي مع الناس** :الهدف لم يعد مجرد تقديم الخدمة، بل التشارك في صنعها. الحكومات الذكية تتجه اليوم لاستخدام منصات الأجهزة الذكية لتكون أقرب إلى المواطن.
- **الثورة في عالم البيانات الضخمة :**لم يعد كافياً جمع البيانات، المهم هو تحليلها لاستخراج أنماط تساعد في اتخاذ قرارات تنموية رشيدة وتخصيص الموارد في أماكنها الصحيحة.
- **البيانات المفتوحة كحق أصيل :**عندما تكون البيانات عامة ومقروءة للآلات، تتحول من مجرد أرقام إلى ثروة وطنية يشارك في استثمارها الجميع.
- **تمكين الأفراد من بياناتهم** :السماح للمواطن بالوصول إلى ملفه الرقمي والتحكم فيه خارج نطاق المعاملات الرسمية الضيقة.

ثالثا : تأثير التنمية المستدامة في تطوير الحكومة الإلكترونية

إذا كانت الحكومة الإلكترونية أداة لتحقيق التنمية المستدامة، فإن التنمية المستدامة بدورها تمثل بيئة حاضنة وشرطاً ضرورياً لنجاح مشاريع التحول الرقمي من خلال

1. التنمية الاقتصادية ودعم البنية التحتية الرقمية

تتطلب الحكومة الإلكترونية استثمارات كبيرة في البنية التحتية التكنولوجية، بما في ذلك شبكات الاتصالات والإنترنت ومراكز البيانات والأنظمة الرقمية. ولا يمكن توفير هذه المتطلبات إلا في ظل اقتصاد قادر على تخصيص الموارد اللازمة لتمويل مشاريع التحول الرقمي.

لذلك فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يوفر الموارد المالية والتقنية التي تحتاجها الحكومة الإلكترونية للاستمرار والتطور. [37]

2. التنمية الاجتماعية وبناء رأس المال البشري

يعتمد نجاح الحكومة الإلكترونية على وجود مجتمع يمتلك المهارات الرقمية اللازمة للتعامل مع الخدمات الإلكترونية. ومن هنا فإن التنمية الاجتماعية، وخاصة في مجالات التعليم والتدريب، تعد عاملاً أساسياً في تعزيز استخدام التكنولوجيا ونشر الثقافة الرقمية بين المواطنين. كما أن ارتفاع مستويات الوعي والثقة بالمؤسسات الحكومية يزيد من فرص نجاح تطبيقات الحكومة الإلكترونية ويشجع المواطنين على الاستفادة منها. [38]

3. التنمية المؤسسية وتعزيز الحوكمة

تحتاج الحكومة الإلكترونية إلى مؤسسات تتمتع بالكفاءة والمرونة والقدرة على إدارة التغيير. وتساعد التنمية المستدامة في بناء مؤسسات قوية وفعالة تعتمد مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة.وبذلك تصبح المؤسسات الحكومية أكثر قدرة على استيعاب التقنيات الحديثة وتوظيفها لخدمة المواطنين وتحقيق الأهداف التنموية. [39]

وفي هذا السياق تبرز تجربة دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا عربيا رائد في مجال توظيف الحكومة الالكترنية تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في توظيف الحكومة الإلكترونية لتحقيق التنمية المستدامة وهي أبرز النماذج العربية والإقليمية في مجال الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي إذ تبنت منذ بداية القرن الواحد والعشرون رؤية استراتيجية تركز على التحول الرقمي تهدف للتحول الرقمي وتطوير الادارة الحكومية وتطوير الخدمات العامة وفق احداث التقنيات الرقمية وبدأت عام 2001 بإطلاق برنامج الحكومة الإلكترونية على المستوى الاتحادي ثم توسعت تدريجياً في رقمنة الخدمات الحكومية، وصولاً إلى الانتقال نحو مفهوم الحكومة الذكية عام 2013، ومن ثم الحكومة الرقمية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والتقنيات الحديثة في إدارة العمل الحكومي وصنع القرار وان هذا التحول ليس مجرد تحديث تقني، بل جاء ضمن رؤية سياسية وإدارية متكاملة تهدف إلى بناء إدارة حكومية أكثر كفاءة ومرونة قادرة على مواكبة التحولات العالمية وتعزيز تنافسية الدولة وتوظيف التقنيات الحديثة بما ينسجم مع متطلبات الدولة ويعزز قدرة الدولة التنافسية على المستوى الاقليمي والعالمي وقد أسهمت الحكومة الإلكترونية في دولة الإمارات في إعادة هيكلة الإجراءات الحكومية، وتقليل التعقيدات الإدارية، واعتماد مبدأ النافذة الواحدة في تقديم الخدمات من خلال ربط المؤسسات الحكومية عبر منصات رقمية موحدة الأمر الذي أدى إلى اختصار الوقت اللازم لإنجاز المعاملات، وتقليل التكاليف التشغيلية وكذلك وتحسين جودة الخدمات الحكومية، ورفع مستوى رضا المستفديين وان الاعتماد على الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني إلى تسهيل وصول المواطنين والمقيمين والمستثمرين إلى الخدمات الحكومية بصورة آمنة وسريعة وهذا ادى الى تعزيز كفاءة الإدارة العامة ورفع مستوى الثقة بالمؤسسات

الحكومية[40]. ومن الناحية الاقتصادية، أسهمت الحكومة الرقمية في تحسين بيئة الأعمال والاستثمار، من خلال تبسيط إجراءات تأسيس الشركات، وتطوير أنظمة التراخيص الإلكترونية ، ورقمنة الخدمات الجمركية والضريبية وهذا ادى الى تعزيز تنافسية الاقتصاد الإماراتي، وأسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، ودعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد المعرفي بما يتطلب مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الثامن المتعلق بالنمو الاقتصادي والعمل اللائق، والهدف التاسع الخاص بالابتكار والبنية التحتية.اما من الناحية السياساياذ أسهمت الحكومة الإلكترونية في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال زيادة الشفافية، وتوفير المعلومات الحكومية، وتحسين المساءلة، وتطوير قنوات التواصل بين الحكومة والمجتمع، فضلاً عن توظيف البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في دعم عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة و أسهمت الخدمات الرقمية في تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية ، وهو ما يعد أحد المؤشرات المهمة على قوة المؤسسات وفاعلية النظام الإداري. وفي مجال الاستدامة، ربطت دولة الإمارات برامج التحول بأهداف التنمية المستدامة، إذ اقامت حلول رقمية لدعم التعليم والصحة و وكيفية إدارة الموارد الطبيعية وكذلك النقل الذكي والخدمات البيئية، بما يعزز الاستخدام للموارد ويرفع من كفاءة الإنفاق الحكومي، ويحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[41] .

ومن خلال هذه التجربة نشير أن نجاح الحكومة الإلكترونية لا يتحقق بمجرد توفير التكنولوجيا وإنما يتطلب تخطيط رؤية استراتيجية واضحة، وإرادة سياسية داعمة وتشريعات مرنةو استثمارات مستمرة في البنية التحتية الرقمية وكذلك تنمية القدرات البشرية والعمل على منظومة الأمن السيبراني.

وخلاصة القول إن الحكومة الإلكترونية لم تعد مشروع تقني يهدف إلى رقمنة الإجراءات الحكومية بل أصبحت مدخلاً استراتيجياً للإصلاح المؤسسي وكذلك أداة فاعلة لتحديث الإدارة العامة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، ودعم مسارات التنمية المستدامة ويؤكد أن نجاح التحول الرقمي يرتبط بقدرة الدولة على بناء مؤسسات حكومية كفوءة ووتخطيط تشريعات داعمة، وتوفير بيئة رقمية آمنة يسهم رفع جودة الخدمات العامة، بما يعزز ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تتوافق مع متطلبات الدولة الحديثة

الخاتمة

يُعدّ التحول نحو الحكومة الإلكترونية أحد أبرز التحولات الإدارية التي فرضتها التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولم يعد خيارًا يمكن تأجيله، بل أصبح ضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الدول على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. وقد بينت الدراسة أن الحكومة الإلكترونية تمثل إطارًا متكاملًا لتطوير الأداء الحكومي، من خلال تبسيط الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات العامة، ورفع كفاءة المؤسسات الحكومية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، والحد من الفساد الإداري، بما ينعكس إيجابًا على تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها.

كما أظهرت الدراسة أن العلاقة بين الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة هي علاقة تكاملية، إذ تسهم التطبيقات الرقمية في دعم النمو الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد، وتحسين الخدمات الاجتماعية، والمحافظة على البيئة من خلال تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية، فضلاً عن توفير بيئة مؤسسية أكثر كفاءة وقدرة على الاستجابة للتغيرات والمتطلبات التنموية. وفي المقابل، فإن نجاح الحكومة الإلكترونية يتطلب تهيئة بيئة مؤسسية وتشريعية وتقنية متكاملة، تقوم على وجود بنية تحتية رقمية متطورة، وتشريعات قانونية حديثة، وتمويل كافٍ، وكوادر بشرية مؤهلة، وسياسات فعالة للأمن السيبراني وحماية البيانات.

اولاً / الاستنتاجات :

1. أثبت البحث أن الحكومة الإلكترونية ليست مجرد رفاهية إدارية، بل هي أداة فاعلة لتحقيق مكاسب اقتصادية وتحسين النسيج الاجتماعي، مع ضمان حماية بيئية للأجيال الحالية والقادمة.
2. يتعثر التحول الرقمي في كثير من الأحيان بسبب الدوافع الذاتية أكثر من الموضوعية؛ فغياب الإرادة السياسية الجادة وغياب الوعي المجتمعي في بعض الدول النامية يمثلان حجر عثرة أمام الاستفادة من ثمار التكنولوجيا.
3. خلص البحث إلى تأكيد العلاقة الطردية بين الأمرين، حيث كلما تعمقت الدولة في استخدام التكنولوجيا الحديثة في حوكمتها، ازدادت فرصها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
4. يظل تشجيع المجتمع على استخدام الخدمات الإلكترونية عنصراً حاسماً لنجاح التجربة، فالتكنولوجيا بلا مستخدمين تبقى جثة هامدة.
5. أظهرت الدراسة أن الحكومات باتت تنظر إلى تكنولوجيا المعلومات كشريك أساسي في تحقيق المعايير البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا التداخل هو جوهر التنمية المستدامة.
6. من أبرز النتائج أن الحكومة الإلكترونية تشكل رادعاً طبيعياً للفساد الإداري، إذ إن إنجاز المعاملات إلكترونياً يقطع الطريق على الوسطاء والمرتشين.
7. أثبت البحث أن الحكومة الإلكترونية لم تعد خيارًا إداريًا، وإنما أصبحت ضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، لما توفره من تحسين في كفاءة الأداء الحكومي وجودة الخدمات العامة.
8. توجد علاقة تكاملية بين الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة، إذ يسهم التحول الرقمي في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية من خلال الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

9 يعتمد نجاح الحكومة الإلكترونية على توافر مجموعة من المتطلبات الأساسية، أبرزها البنية التحتية الرقمية، والتشريعات القانونية، والأمن السيبراني، والتمويل الكافي، والموارد البشرية المؤهلة، والتكامل المؤسسي بين الجهات الحكومية

10 .كشفت الدراسة أن ضعف البنية التحتية الرقمية، وغياب التكامل بين المؤسسات، والفجوة الرقمية، وقصور التشريعات، تمثل أبرز التحديات التي تعيق نجاح برامج الحكومة الإلكترونية، ولا سيما في الدول النامية.

11. تبين أن رفع مستوى الوعي الرقمي لدى المواطنين وتعزيز الثقة بالخدمات الحكومية الإلكترونية يعدان من أهم العوامل التي تسهم في زيادة الإقبال على الخدمات الإلكترونية وتحقيق أهدافها.
12. أكدت الدراسة أن الحكومة الإلكترونية تؤدي دورًا مهمًا في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال زيادة الشفافية، وتحقيق المساءلة، والحد من الفساد الإداري، وتبسيط الإجراءات الحكومية.
13. توصل البحث إلى أن نجاح الحكومة الإلكترونية لا يعتمد على التكنولوجيا وحدها، بل يتطلب إرادة سياسية، وتخطيطًا استراتيجيًا، وتنسيقًا مؤسسيًا، وإطارًا قانونيًا متكاملًا يضمن استدامة مشاريع التحول الرقمي.

ثانياً / التوصيات:

1. **الاستثمار في الوعي :**لا بد للحكومة من إطلاق حملات توعوية وتثقيفية مكثفة تستهدف عموم المواطنين، لشرح مزايا الخدمات الإلكترونية وتبديد المخاوف المتعلقة باستخدامها. هذا الاستثمار في العقل البشري هو الضمانة الحقيقية لاستدامة التحول.
2. **تطوير البنية التحتية :**من العبث الحديث عن خدمات إلكترونية في مناطق لا تصلها شبكات إنترنت مستقرة. ينبغي بذل جهود مضاعفة لتحسين جودة الاتصال وتوفير الأجهزة وتعزيز أنظمة الحماية السيبرانية، كي يشعر المواطن بالأمان والسهولة.
3. **شراكة حقيقية بين العام والخاص :**لا تستطيع الحكومة بمفردها بناء كل شيء. تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص لتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة سيسهم في توفير الدعم الفني والمالي اللازم لتسريع وتيرة التحول الرقمي.
4. **دعم الابتكار المحلي :**على الحكومات أن ترعى البحث العلمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقدم المنح والدعم للباحثين والمطورين المحليين، لأن تطوير تقنيات وطنية تخدم أهدافنا التنموية هو الرهان الأنجح لتحقيق الاستدامة.

ـ الهوامش :

(1) بدران عباس ،الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية الى التطبيق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2004, ص25 .
(2) هشام عبد المنعم عكاشة , الادارة الالكترونية للمرافق العامة , دراسة مقارنة, دار النهضة, القاهرة , ص 54.
(3) عبد الفتاح بيومي حجازي, الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح ,دار الفكر الجامعي , الاسكندرية , ط1, 2008,ص24.
(4) عبد الستار محمد العلي ، الادارة لالكترونية ، دار الميسرة ، عمان ، 2016، ص 116-118
(5) بسام الحمادي , مفاهيم ومتطلبات الحكومة الالكترونية. ورقة بحث مقدمة الى مؤتمر الحكومة الالكترونية , الرياض , معهد الادارة العامة , 2002. ص4 . .
(6) احمد حسن بلح , اهداف الحكومة الالكترونية , متاح على الرابط www. Kenanaonline.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/١
(7) فهد ناصر العبود , الحكومة الالكترونية بين التخطيط والتنفيذ , مكتبة الملك فهد الوطنية ,الرياض, 2003,ص 44 .
(8) المنظمة العربية للتنمية الادارية ، التحول الرقمي وتطوير الاداء الحكومي ، القاهرة ، 2022،ص 60-63
(9) ريا احمد الدباس , الحكومة الالكترونية , مكتبة الجامعة الاردنية , ط1, الاردن , 2009 , ص67.
(10)Prins, J. Designing E Government: on the crossroads of technological innovation and institutional change. Kluwer Law International: London. Boston, 2001, 34 .
(11) طارق عبد الرؤوف محمد عامر , الادارة الالكترونية , دار السحاب للنشر والتوزيع ,مصر , 2007 ص75 .
(12) عدنان السيد حسين, نظرية العلاقات الدولية, ط1,دار الامواج, لبنان,2003,ص197.

(13) منظمة الامم المتحدة ، تحويل عالمنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الموقع الاتي
https://www.manar.org/ar/articles/how-to-achieve-sustainable-development-goals-2030
تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/١
(14) عبد الله تركماني , التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي، ورقة قدمت في إطار الدورة السنوية لمعهد العلاقات الدولية /جمعية الدراسات الدولية، تونس ، سبتمبر/أيلول ،٢٠٠٦.
(15) احمد زايد ، التنمية المستدامة المفاهيم والسياسات والتطبيقات ، القاهرة ، دار الفكر العربي، 2022، ص 43-45
(16) بدرن احمد جابر, التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة, ط1 , مركز الدراسات الفقهية ,مصر,2014,ص209.
(17) محمد عبد الشفيع عيسى، مجموعة باحثين , العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية , ط1 ,بيروت، ، 2003, يناير, ص 119-118
(18) ديب رندة ,سليمان منها ,التخطيط من اجل التنمية المستدامة , مجلة دمشق, العدد25, دمشق, 2009 ,ص422
(19) المصدر السابق ، ص423.
(20) مدحت أبو النصر ، التنمية المستدامة مفهومها -ابعادها-مؤشراتها،،ط١، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ،2017، ص77.
(21) عبد الفتاح بيومي حجازي ، مصدر سبق ذكره ، ص 155
(22) زكي , ايمان عبد المحسن , الحكومة الالكترونية مدخل اداري متكامل , منشورات المنظمة العربية للتقنية الادارية , بحوث ودراسات , مصر , 2009, ص20
(23) عبد الرحمن مصطفى ومها طالب ,دور الحكومة الالكترونية في الاداء المؤسسي ,مجلة العلوم الاقتصادية والادارية العدد 109, المجلد 28 .
(24) د بشير علي بارز ,دور الحكومة الالكترونية ,دار الفكر الجامعي , الاسكندرية , 2009, ص55.
(25) م صدام محمد الخمايسة , الحكومة الذكية مابعد الحكومة الالكترونية , قنديل للنشر والطبع , الامارات , 2017,ص115 .
(26)Ahmadi, Abdul Rahim & et all (2020), E-government development index
EGDI estimation and suggestions for improvement: A case study of Khost province, ince, Afghanistan International Journal of Applied Research, Vol, 6, no
(27) احمد شعبان علي , المناقصة العامة في ظل الحكومة الالكترونية , دار الفكر الجامعي , مصر , 2016,ص31
(28) خالد ممدوح ابراهيم , امن الحكومة الالكترونية .دار الجامعة الجديدة , مصر , 2010, ص23.
(29) ابو بكر محمود , الحكومة الالكترونية الواقع والافاق , مجموعة النيل العربية, ط1, القاهرة , 2006. ص16.
(30) عامر ابراهيم قنديلجي، الحكومة الالكترونية ، ط1، عمان ،دار الميسرة للنشر والتوزيع ، 2015، ص101_106
(31) المنظمة العربية للتنمية الادارية ، التحول الرقمي وتطوير الاداء الحكومي ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، 2022، ص 67-75
(32) اسماعيل محمد سعيد احمد ، اساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الالكترونية دراسة مقارنة ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2009، ص 59-62
(33) عبد الفتاح ، احمد عبد الحليم ، الامن السيبراني والتحقيقات الرقمية ، ط1، القاهرة ، المتحدة للطباعة والنشر ، 2021، ص 44
(34) المنظمة العربية للتنمية الادارية ، التحول الرقمي وتطوير الاداء الحكومي ، مصدر سبق ذكره ، 52-55
(35) محمد بن احمد الرابغي ، الحكومة الرقمية مدخل لتعزيز التحول الرقمي في القطاع الحكومي ، المجلة العربية للادارة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مجلد 42، عدد 4 ، 2022، ص 104-109
(36) ايفانز ,جلوريا , الحكومة الالكترونية ,دار الفاروق للنشر والتوزيع ,مصر ,2005,ص74.
(37) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، استراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية: الواقع الراهن وآفاق التطور بيروت ، 2013.
(38) ذاكر محي الدين عبدالله العراقي ، دور الحكومة الإلكترونية في التنمية العربية المستدامة: دراسة تاريخية حتى عام 2008، مجلة دراسات إقليمي ، المجلد 10، العدد 29، 2013 ، ص .
(39) رشا احمد رجب ، دور عوامل الحكومة الإلكترونية في تعزيز التنمية المستدامة ، مجلة الريادة للتمويل والأعمال، المجلد 4، عدد 2،2023 ، ص84
(40) حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات 2025. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإماراتhttps://u.ae – UAE Digital Government Strategy 202.
(41) منظمة الأمم المتحدة. United Nations E-Government Survey 2024. نيويورك: الأمم المتحدة، 2024.

المصادر

اولاً / الكتب :

1. أبو بكر محمود، الحكومة الإلكترونية: الواقع والآفاق، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2006.
2. احمد زايد ، التنمية المستدامة المفاهيم والسياسات والتطبيقات ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 2022
3. أحمد شعبان علي، المناقصة العامة في ظل الحكومة الإلكترونية، القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2016.
4. إسماعيل محمد سعيد أحمد، أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية: دراسة مقارنة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.
5. إيفانز، جلوريا، الحكومة الإلكترونية، مصر: دار الفاروق للنشر والتوزيع، 2005.
6. بدر احمد جابر ، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ، ط1، مركز الدراسات الفقهية ، مصر 2014
7. بدران عباس، الحكومة الإلكترونية: من الاستراتيجية إلى التطبيق، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.
8. بشير عباس العلاق، الإدارة الرقمية: المجالات والتطبيقات، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005.
9. بشير علي بارز، دور الحكومة الإلكترونية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009.
10. خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكترونية، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2010.
11. ريا أحمد الدباس، الحكومة الإلكترونية، ط1، الأردن: مكتبة الجامعة الأردنية، 2009.
12. زكي، إيمان عبد المحسن، الحكومة الإلكترونية: مدخل إداري متكامل، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2009.
13. طارق عبد الرؤوف محمد عامر، الإدارة الإلكترونية، مصر: دار السحاب للنشر والتوزيع، 2007.
14. عامر إبراهيم قنديلجي، الحكومة الإلكترونية، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015.
15. عبد الستار محمد العلي ، الادارة الالكترونية ، عمان ، دار الميسرة ، 2015
16. عبد الفتاح أحمد عبد الحليم، الأمن السيبراني والتحقيقات الرقمية، ط1، القاهرة: المتحدة للطباعة والنشر، 2021.
17. عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008.
18. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ط1، لبنان: دار الأمواج، 2003.
19. فهد ناصر العبود، الحكومة الإلكترونية بين التخطيط والتنفيذ، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2003.
20. مدحت أبو النصر، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، ط1، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.

21. محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

22. صدام محمد الخماسية ، الحكومة الذكية مابعد الحكومة الالكترونية ، الامارات ، قنديل للنشر والتوزيع ، 2017

23. هشام عبد المنعم عكاشة، الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة: دراسة مقارنة، القاهرة: دار النهضة العربية.

ثانياً/ البحوث :

1. بسام الحمادي، مفاهيم ومتطلبات الحكومة الإلكترونية، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر الحكومة الإلكترونية، الرياض: معهد الإدارة العامة، 2002.

2. ذاكر محي الدين عبد الله العراقي، "دور الحكومة الإلكترونية في التنمية العربية المستدامة: دراسة تاريخية حتى عام 2008"، مجلة دراسات إقليمية، المجلد (10)، العدد (29)، 2013.

3. ديب رندة، وسليمان منها، "التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق، العدد (25)، دمشق، 2009.

4. رشا أحمد رجب، "دور عوامل الحكومة الإلكترونية في تعزيز التنمية المستدامة"، مجلة الريادة للتمويل والأعمال، المجلد (4)، العدد (2)، 2023.

5. عبد الرحمن مصطفى، ومها طالب، "دور الحكومة الإلكترونية في الأداء المؤسسي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (28)، العدد (109).

6. عبد الله تركماني، التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي، ورقة مقدمة إلى الدورة السنوية لمعهد العلاقات الدولية/جمعية الدراسات الدولية، تونس، 2006.

7. محمد بن أحمد الرابغي، "الحكومة الرقمية: مدخل لتعزيز التحول الرقمي في القطاع الحكومي"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد (42)، العدد (4)، 2022.

ثالثاً/ التقارير المواقع الالكترونية :

_المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التحول الرقمي وتطوير الأداء الحكومي، القاهرة: جامعة الدول العربية، 2022.

- أحمد حسن بلح، أهداف الحكومة الإلكترونية، متاح على موقع: www. Kenanaonline.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/١

_حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات 2025. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات. https://u.ae – UAE Digital Government Strategy 2025 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/١

_لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، استراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية: الواقع الراهن وآفاق التطور، بيروت، 2013.

رابعاً / المراجع الأجنبية:

1) Ahmadi, Abdul Rahim, et al. "E-Government Development Index (EGDI) Estimation and Suggestions for Improvement: A Case Study of Khost Province, Afghanistan." International Journal of Applied Research, Vol. 6, No. 2020.

2) Prins, J. Designing E-Government: On the Crossroads of Technological Innovation and Institutional Change. London & Boston: Kluwer Law International, 2001.

References

First/ Books:

1. Abu Bakr Mahmoud. E-Government: Reality and Prospects. 1st ed. Cairo: Nile Arab Group, 2006.
2. Ahmed Zayed. Sustainable Development: Concepts, Policies and Applications. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2022.
3. Ahmed Shaaban Ali. Public Procurement under E-Government. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Jami'i, 2016.
4. Ismail Mohammed Saeed Ahmed. Legal Protection of Electronic Commerce Transactions: A Comparative Study. Beirut: Al-Halabi Legal Publications, 2009.
5. Evans, Gloria. E-Government. Egypt: Dar Al-Farouk for Publishing and Distribution, 2005.
6. Badr Ahmed Jaber. Economic Development and Sustainable Development. 1st ed. Egypt: Center for Jurisprudential Studies, 2014.
7. Badran Abbas. E-Government: From Strategy to Implementation. Beirut: Arab Institution for Studies and Publishing, 2004.
8. Bashir Abbas Al-Alaq. Digital Management: Fields and Applications. 1st ed. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2005.
9. Bashir Ali Bariz. The Role of E-Government. Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Jami'i, 2009.
10. Khaled Mamdouh Ibrahim. E-Government Security. Egypt: Dar Al-Jami'a Al-Jadida, 2010.

11. Riya Ahmed Al-Dabbas. E-Government. 1st ed. Jordan: University of Jordan Library, 2009.
12. Zaki, Iman Abdel Mohsen. E-Government: An Integrated Administrative Approach. Egypt: Publications of the Arab Organization for Administrative Development, Research and Studies Series, 2009.
13. Tarek Abdel Raouf Mohamed Amer. Electronic Administration. Egypt: Dar Al-Sahab for Publishing and Distribution, 2007.
14. Amer Ibrahim Qandilji. E-Government. 1st ed. Amman: Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing, 2015.
15. Abdul Sattar Mohammed Al-Ali. Electronic Administration. Amman: Dar Al-Masirah, 2015.
16. Ahmed Abdel Halim Abdel Fattah. Cybersecurity and Digital Investigations. 1st ed. Cairo: United Printing and Publishing, 2021.
17. Abdel Fattah Bayoumi Hegazy. E-Government: Between Reality and Ambition. 1st ed. Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Jami'i, 2008.
18. Adnan Al-Sayyid Hussein. Theory of International Relations. 1st ed. Lebanon: Dar Al-Amwaj, 2003.
19. Fahd Nasser Al-Aboud. E-Government: Between Planning and Implementation. Riyadh: King Fahd National Library, 2003.
20. Medhat Abu Al-Nasr. Sustainable Development: Concepts, Dimensions and Indicators. 1st ed. Cairo: Arab Group for Training and Publishing, 2017.
21. Mohammed Abdel Shafi' Issa et al. Globalization and Its Repercussions on the Arab World. 1st ed. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2003.
22. Saddam Mohammed Al-Khamayseh. Smart Government: Beyond E-Government. United Arab Emirates: Qandeel Publishing and Distribution, 2017.
23. Hisham Abdel Moneim Okasha. Electronic Administration of Public Utilities: A Comparative Study. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Second/ Research Papers:

1. Bassam Al-Hammadi. "Concepts and Requirements of E-Government." Paper presented at the E-Government Conference, Institute of Public Administration, Riyadh, 2002.
2. Thakir Mohiuddin Abdullah Al-Iraqi. "The Role of E-Government in Arab Sustainable Development: A Historical Study up to 2008." Regional Studies Journal, Vol. 10, No. 29, 2013.
3. Deeb Randa and Suleiman Minha. "Planning for Sustainable Development." Damascus University Journal, No. 25, Damascus, 2009.
4. Rasha Ahmed Rajab. "The Role of E-Government Factors in Promoting Sustainable Development." Pioneering Journal of Finance and Business, Vol. 4, No. 2, 2023.
5. Abdul Rahman Mustafa and Maha Talib. "The Role of E-Government in Institutional Performance." Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 28, No. 109.
6. Abdullah Turkmani. Sustainable Development and Human Security in the Arab World. Paper presented at the Annual Session of the Institute of International Relations / International Studies Association, Tunis, 2006.
7. Mohammed bin Ahmed Al-Rabghi. "Digital Government: An Approach to Promoting Digital Transformation in the Government Sector." Arab Administrative Development Journal, Vol. 42, No. 4, 2022.

Third/ Reports and Electronic Resources:

1. Arab Administrative Development Organization. Digital Transformation and Government Performance Development. Cairo: League of Arab States, 2022.
2. Ahmed Hassan Ballah. Objectives of E-Government. Available at: www.kenanaonline.com Date of visit 2025/9/1.
3. Government of the United Arab Emirates. UAE Digital Government Strategy 2025. Official Portal of the UAE Government. Available at: https://u.ae Date of visit 2025/9/1.
4. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). E-Government Strategies in the Arab States: Current Status and Future Prospects. Beirut, 2013.

Fourth/ Foreign References:

1. Ahmadi, Abdul Rahim, et al. "E-Government Development Index (EGDI) Estimation and Suggestions for Improvement: A Case Study of Khost Province, Afghanistan." International Journal of Applied Research, Vol. 6, No. 2020.

2. Prins, J. Designing E-Government: On the Crossroads of Technological Innovation and Institutional Change. London & Boston: Kluwer Law International, 2001 .